

## الكلام البشري: سماته و قضاياه عند سيف الدين الأمدى

عبد الرحمان مشنتل

قسم اللغة العربية و آدابها

جامعة باجي مختار - عنابة

## ملخص

تتأول هذا البحث مجموعة من المفاهيم اللسانية التي وردت في مؤلفات سيف الدين الأمدى؛ ويمكن حصرها في الآتى: مفهوم الكلام البشري، وخاصية الصوت المنطوق، وأنواع الكلام: من حيث هو تمثّل ذهني نفسي، وتحقق فيزيائي تداولي، فضلا عن سمة الخطية أو السطرية في الدال اللغوي، واختلاف مفهوم "المتكلم" وتعدده بحسب كل حالة: حالة الإبداع أو الإنشاء، و حالة المحاكاة أو الإعادة والتناص.

الكلمات المفاتيح: كلام، لغة، دال، مدلول، خطية، حرف.

*Le langage humain chez Seif Eddine Al-Amidi: ses caractéristiques et ses problématiques***Résumé**

La présente étude traite de certains concepts linguistiques discutés dans les œuvres de Seif-Eddine El-Amidi. Ces notions incluent le sens du langage humain, la particularité du phonème et les types de discours en tant que représentation psycho-cognitive et physico-pragmatique. Elle traite aussi de la linéarité du langage ainsi que des significations diverses du "locuteur" suivant l'état de production qui peut être un état de créativité, de reformulation, d'imitation, de répétition ou d'intertextualité.

**Mots clés:** Langage, langue, signifiant, signifié, linéarité, phonème.

*Characteristics and Issues of Human Language According to Saifuddin Al-Amidi***Abstract**

The present study attempts to deal with some linguistic concepts present in Saifuddin El-Amidi's writings such as the meaning of human language, the distinctive features of the phoneme, the types of discourse as a psycho-cognitive and physic-pragmatic representation, the linearity of language in addition to the different meanings of the "speaker" depending on the state of production that may consist in creating, reformulating, repeating, imitating... etc

**Keywords:** Language, Speech, signifier, signified, linearity, phoneme.

## مقدمة:

- إنَّ محاولات الأمدى في قضايا الكلام وسماته تعدُّ إضافةً للدرس اللغوي العربي، أكثر من كونها إفادة في الحقول التي ورد ضمنها (علم الكلام، والمنطق، والأصول).

و من جهة أخرى يكون من الضروري التقديم لما تناوله سيف الدين الأمدى (556-621هـ) لموضوع الكلام بما تفهم به أقواله لاحقاً، دون لبس، أو تعسف في تخريج نصوصه المخرج الذي يتعارض مع مقاصده، وقد أجملتها في النقاط الآتية:

أولاً - إنَّ مصطلح الكلام يُطلق باعتبارين: على العبارات المفيدة تارة، ومجاله علم الكلام<sup>(1)</sup>، وعلى معانيها القائمة بالذات تارة أخرى ومجاله علم أصول الفقه<sup>(2)</sup>؛ و إنَّ الأمر في كلِّ حالاته لا يخرج عن كونه مواضعاً لفظية، وليس في ذلك من مشكلة طالما أنَّ المدلولات المرادة هي ذاتها<sup>(3)</sup>؛ إذ إنَّ الخلاف اللفظي هو اختلاف في اللفظ، أو الاصطلاح مع الاتفاق على المعنى؛ ومن المحتمل أن يكون من أسباب وجوده اختلاف وجهات النظر لا غير<sup>(4)</sup>.

ثانياً - لقد أبان حدود التداول فيما يُسمى كلام الله (عز وجل)؛ فكل قول حول صفة كلامه هو قول في صفة بشرية، ثم إسقاطها عليه، فالله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورى: 11]؛ وأنَّ هذا يقتضى: أنَّه ليس للبشر إذا أعوزهم نص صريح في كلامه أن يقولوا في كلامه بغير ما فيه؛ و عليه نحن نتناول صريح قوله (الأمدى) في الكلام من حيث هو خاصية بشرية أصلية منفصلة عن كلام الله، أو مسقطه على غيره<sup>(5)</sup>.

ثالثاً - إنَّ الكثير من الأقوال التي تنبأها، أو تُعزى إلى غيره، هي في أصلها تراث مذهبي يتقاسمه الكل المنتمي للحقل العقدي ذاته؛ ولكن

هذه محاولة للتعرف على أحد المفاهيم اللغوية (الكلام البشري)، التي تناولها الأمدى ضمن مجموعة من كتبه المختلفة التخصصات (علم الكلام، والمنطق، والأصول). وأحسب أنَّ هذا التنوع المعرفي قد يُفسي ببعض الدارسين إلى الظن بأنَّ ما تناوله الأمدى من قضايا لغوية لا يعدو أن يكون مَسُوساً بأفكار الحقول غير اللغوية التي ورد ضمنها؛ ولأنَّ ذلك الاعتقاد يبدو من جهة له ما يبرره نظرياً إلا أنه يقود إلى حكم لا يمتُّ بصلة للروح العلمية، ويُفسي من دائرة اللغوي ما هو وثيق الصلة به لمجرد ظن غالب؛ وعليه كان من الواجب، ودرءاً لفهم متحفز نحو أحكام قاصرة أن نبرز ما يلي:

- إنَّ ما تناثر من أفكار حول الكلام في كتب مختلفة المضامين، والحقول المعرفية، والمناهج، والمصطلحات، و الأهداف، لا ينفي ارتباطه أشد الارتباط بالحقل اللغوي، ذلك أنَّ الاختلاف المعرفي لم يكن يُخفي ذلك التماسك الداخلي.

- يتوهم المطلع على حقيقة الكلام في كتاب أ بكر الأفكار (و هو كتاب في علم الكلام) بدءاً أنَّ الصفات أو السمات المنسوبة إليه (الكلام) تتعالى على العقل البشري؛ لكونها مرتبطة بذات الله المطلقة؛ ويتيقن من أنَّ كل الصفات التي نسبها الأمدى أو غيره من علماء الكلام إلى كلام الله هي بشرية محضة، إذا نظر إليها أو تناولها في إطار الحقل اللغوي.

- يظنُّ بعض الدارسين أنَّ بعض الأفكار المرتبطة بالكلام حديثة، وليس لها أدنى أثر في كتب الأقدمين، وهو ظن يدفعنا إلى التنبيه إلى ضرورة النظر بعين فاحصة إلى نصوص سلمنا بقصورها أو اختلقنا العجز فيها.

أمكنه من الكلام بما أودعه فيه من أسباب الإحداث له. و إن لفظه " وأخف من ذلك " تفيد أن هناك وسائل أخرى قد يتحقق بها مراد الفرد في كشف ما في ضمير غيره، غير أنها عصية عليه.

« وَأَخْفُ من ذلك، ما كان منها لا يفنقر إلى الآلات، والأدوات»<sup>(11)</sup>؛ إن الآلات بدلالة الأعضاء البشرية<sup>(12)</sup>، والأدوات بدلالة الوسائل<sup>(13)</sup>؛ التي تستحدث من الطبيعة، بديلا عن أعضاء الحواس.

ويتضح مراد الآمدي من منطوق<sup>(14)</sup> عبارته، - وذلك من خلال مقابلة المفقود في الكلام، بالموجود في إشارة الحواس، ورسم الخط - أن الفرد إذا تكلم لا يحتاج إلى جهاز عضوي خاص بالكلام؛ وإنما يقوم باستعارة أعضاء أجهزة أخرى هما: الجهاز التنفسي، وبعض من الجهاز الهضمي في إحداث الكلام. ولا يستخدم في ذلك أيضا هواء خاصا من غير هواء التنفس؛ بل إنه يستخدم ما يعد نفاية هوائية يطرحها الجسم، وفي مسارها الطبيعي؛ من دون تحويل لمجرها، أو إعادتها إلى الاتجاه المعاكس.

إننا نتكلم بقدر اللحظة التي نطرح فيها الهواء، وليس هنالك من كلام يتجاوز فترة حاجة الفرد لهواء الشهيق. وأن فترة الصمت بين كل جملة وجملة قائمة على حاجة الجسم للأوكسجين.

كما أن الكلام لا يأخذ من حاجة الإنسان لأعضاء الهضم. و إذا أخذ - ما يأخذه عادة - فليس فيه أدنى حرج؛ فنحن لم نفكر أبدا في مشكلة اسمها تعارض فعل الهضم مع فعل الكلام.

« ولا فيه ضرر الازدحام »<sup>(15)</sup> يمكن أن يفهم منه ما ذكر سابقا؛ فلو أن حاجة الأجهزة المختلفة لأعضائها بالقدر نفسه، و في الوقت ذاته، لتعارض فعل الكلام مع فعل التنفس وفعل الهضم، ولوجد

يعود للآمدي مبدئيا حسن تناول، وجودة الصياغة، وفضل الترتيب لها<sup>(6)</sup>.

كما أنه من المفيد التنبيه إلى أن بعض آراء الآمدي يُفسر بعضها بعضا، بحيث يكون من المناسب شرح أقواله بأقواله؛ و لهذا الأمر مزيتان: الأولى: إن الغرض من تناول آراء الآمدي هو فهمها وكشف مقاصده حولها. وإذا كان ذلك يتحقق بالشرح، فليس هناك ما هو أجدى، وأصح من أقواله في أقواله.

ثانيا: أننا نتجنب فهم مراده بأقوال غيره. والمحدور من المتروك هو إمكان التعسف في فهمها، و تأويل ما يستحق مجرد التفسير منها.

### 1 - وظيفة الكلام:

يقدم الآمدي في كتابه " الإحكام " الوظيفة الفريدة للكلام. التي سنعمل على تفصيل القول فيها آخذين بعين الاعتبار وضع عدد من نصوصه كما هي بصيغتها ولفظها (أي دون التصرف فيها بالاعتباس) في البحث درءا للشك في نسبتها، أو الزعم في تعسف تأويلها.

إن الواحد من الناس لا يستطيع أن يحصل بعقله كل معارفه؛ بل هو في حاجة إلى غيره من بني جنسه. ونتيجة لهذا العجز البشري في استغراق كل الحقائق بعقل الواحد، لزم التعاون بين الناس بنصب الدلائل، ومن ثم تحقيق التواصل<sup>(7)</sup>.

« وَأَخْفُ من ذلك ما كان من الأفعال الاختيارية»<sup>(8)</sup>؛ وهذا يعني أن الكلام سلوك، وحدث فردي بدرجة أولى<sup>(9)</sup>؛ إذ أن الفعل ينسب إلى الفرد على وجه الحقيقة ولا ينسب إلى الجماعة إلا مجازا، وأنه من جهة ثانية مقدور عليه، و أنه في إمكان الإنسان وحيز إرادته أن يوجد، أو يمتنع عن إحداثه<sup>(10)</sup>. ويفهم من ذلك - أيضا - أن الإنسان خلق مزودا بالآلات التي تعينه على ذلك، أو أن الله

مواد، أو عناصر نادرة وقيمة لما أمكن رميها بعد استعمالها كل مرة، كما كان الحال مع الحقن الطبية التي كانت تبستر بعد كل استعمال، لا أن يتم إتلافها كما هو الحال اليوم. إن الفرد يستطيع بكل سهولة أن يقول ما قاله سابقا، في كل مكان، وزمان (مكانه وزمانه)، ومع كل ظرف إلى ما لا نهاية. كما أن الأقوال تتضمن أحكاما، وانطباعات، ومواقف خاصة بقائلها اتجاه غيره، وأن المتكلم قد يندم على كثير صدر منها في ظل سياقات ما، وتعد رغبة الاستغناء ميسرة بطبيعة الكلام للمخرج. فضلا عن ذلك، إذا كان كل كلام يحدد بسياقه تداوليا، وأن السياقات لا تتجدد بالشكل الأول، فإنه يحسن به أن يستغنى عنه لعدم تجدد سياقات إنتاجه وفهمه.

« وهو مقدور عليه: في كل الأوقات، من غير مشقة، ولا نصب »<sup>(19)</sup>؛ إن هذه العبارة تفسر بسابق من القول، فهو (الكلام) مقدور عليه لأنه من الأفعال الاختيارية؛ لأنه يتجدد، ويعاد بوجود دائم (الهواء)، ووسائل مستعارة، وسهولة التوظيف (أعضاء الجهاز التنفسي، وبعض أعضاء الجهاز الهضمي).

"من غير مشقة ولا نصب"؛ لأنه مع كل نفس خارج، ولأن الجهاز التنفسي يعمل مع هواء الزفير والشهيق باليسر نفسه تقريبا، كعامله مع هواء الصوت اللغوي؛ ولأن بعض أعضاء الجهاز الهضمي تعمل على تقطيع الصوت بأدنى جهد منه، مع تقطيع الطعام، وطحنه، وتقليبه، وبلعه.

ويعد أن ذكر جملة السمات التي تميزه عن غيره حده بالموضع ذاته بالقول: هو ما يتركب من المقاطع الصوتية، التي خص بها نوع الإنسان، دون سائر أنواع الحيوان. إن الكلام من حيث هو مقاطع صوتية فيه كل تلك الصفات أو السمات المذكورة وأنه من حيث هو كذلك خاصة بشرية.

الإنسان مشقة في تحقيق أحد المقدرات الثلاثة؛ لتزاحمها.

ويمكن أن يفهم منه ما ذكره لاحقا، وفي كتب أخرى حول ماهية الكلام. من أن الكلام عبارة عن توالي خطي لمقاطع الصوت، ومن خلال هذه الصفة ندرك أن مقاطعه الصوتية لا تتزاحم (الحروف)؛ بحيث يجد المتكلم قدرة على ترتيبها ترتيبا أفقيا متتابعًا. إن الجهاز النطقي لا يسمح بإنتاج صوتين (حرفين)، أو أكثر في الوقت ذاته؛ كما أنها لو لم تكن متتابعة لما أدركها الإنسان ووعاها<sup>(16)</sup>.

« ولا بقاء له مع الاستغناء عنه »<sup>(17)</sup>؛ إن الكلام المنطوق - بخلاف الرسم الخطي - ينتهي بمجرد تحقق حدوثه<sup>(18)</sup>، ومن المعلوم أنه لو كان للصوت الحادث أثر مادي في الوجود على ضالته، لتكدس الكلام، وتراكم، أو لأصبحت الضوضاء، والهسهسة هي ما يملأ عالمنا.

ويظهر من لفظة " مع الاستغناء عنه " أن حاجة الإنسان لبقاء أثر الكلام الفيزيائي غير مأسوف عليها؛ أي كأن حاجة الإنسان لكلامه لا تخرج عن لحظة إنتاجه؛ ويمكن تفسير ذلك أن الكلام المنتج أشبه بالسلع الاستهلاكية، القائمة على الاستعمال أو التوظيف الواحد؛ إنها كقفازات الجراح، أو الصحون والأكواب الورقية... إلخ في محلات الأكالات الخفيفة، تنتهي قيمتها بمجرد استعمالها. ولكن هذا التفسير يقوم على تفسير آخر يبرره، وهو أن الكلام لكونه مقدورا عليه بأيسر السبل، وأقل الوسائل، ويمكن تجديده، في سياقات متشابهة، يكون من السهل تصور استعماله مرة أخرى؛ إن الكلام - بهذا أيضا - أشبه بالسلع الاستهلاكية التي ذكرناها؛ فلو أن قفازات الجراح والصحون والأكواب الورقية... إلخ تحتاج إلى تكنولوجيا دقيقة ومكلفة، وتحتاج إلى

## 2 - مادة الكلام: الصوت والحرف:

## أ- الصوت :

لقد عرّف الأمدي الصوت بحسب أدوات إنتاجه، فهو الحادث من اصطكاكات أجرام<sup>(20)</sup>؛ وقوله ذلك يفيد - كما هو واضح - أن الصوت لا يحدث إلا بذلك، وهو عام في كل صوت، وصوت الحروف اللغوية مستغرق بتعريفه .

ويضيف في موضع آخر أنّ الأصوات تكون من اصطكاك أجرام صلبة من قرع، أو قلع<sup>(21)</sup>؛ وتعريفه للصوت بهذه الكيفية أشبه بتعريف ابن سينا (370-428هـ)، - على اختصاره - و توضيحه لسبب حدوث الصوت<sup>(22)</sup>؛ وعلى خلاف الوارد عند الأمدي عرفه الجاحظ (163-255هـ) من حيث الوظيفة، فهو آلة اللفظ، ومادة التقطيع (مادة الحروف)، ولا قيمة لحركات اللسان مهما كانت إن لم يكن هناك صوت<sup>(23)</sup>.

وعرّفه ابن جنّي (?-392هـ) من حيث هو صوت خاص بالكلام، وملتبس بالحرف: إن الصوت عرض، يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق، والقم، والشفيتين، مقاطع تشبه عن امتداده، واستطالته؛ ولولاهما لما أمكن إنتاج حرف، ولا ائتلاف كلام؛ لأن الحروف مقاطع<sup>(24)</sup>. وأورد ابن سنان الخفاجي (423-466هـ) التعريف نفسه، والتوضيح ذاته، كما ورد عند ابن جنّي للصوت اللغوي<sup>(25)</sup>.

وإذا كان تعريف الأمدي للصوت عاماً، بحسب أدوات إنتاجه، فهو لا يتعارض مع تعريفات غيره من حيث هو مادة الكلام أو الحروف. ومع ذلك إذا أخذ تعريفه للحرف من حيث هو تقطيع للصوت، تبين أنّ تعريف الصوت من حيث هو صوت في مجال تناول الكلام واللغة كان مقصوداً؛ وانظر في تعريفه: إنّ الصوت لا يكون إلا عن اصطكاكات أجرام،

والحروف هي تقطيعه. ولولا التباسه بالتقطيع في جهازنا النطقي لما اختلفت عن أصوات هبوب الرياح، ودوي الرعد، ونقرات الطبول... ونحوه<sup>(26)</sup>. وتناوله ابن سنان الخفاجي تناولاً يقرب من تناول الأمدي في موضع آخر، وسنده هو الاستعمال اللغوي للفظ " الصوت " فهو عام ولا يختص، ويقال : صوت الإنسان، وصوت الحمار، وهو معقول لأنه يدرك، وحاسة إدراكه هي آلة السمع<sup>(27)</sup>.

## ب- الحرف:

أما الحرف عند الأمدي فهو لا يخرج عن كونه تقطيع الأصوات، وليس الصوت بعينه<sup>(28)</sup> و: «لا نعقل للحرف معنى غير مقاطع الصوت»<sup>(29)</sup>. و لا يكون الكلام إلا به، و إن وجد الصوت فقط دون تقطيع فهو لا يعدو أن يكون شبيهاً بدوي الرعد، ونقر الطبول... ونحوه؛ ولا يصح بذلك مادة للكلام، إذ الكلام لا يتحقق بالصوت من حيث هو صوت؛ إن المسألة هنا أشبه بالأحذية والقفازات والقبعات والسترات الجلدية فالمادة واحدة (الجلد) والأشكال مختلفة. ويأخذ كل واحد من المذكور قيمته من شكله لا من مادته؛ ولأن القفاز مثلاً يصنع من مادة الجلد والكتان والقطن واللدائن فلا يكون القفاز بذلك الاعتبار جلداً أو قطناً... إلخ و إنما مجرد شكل أو تفصيل .

ومن جهة أخرى هو لا ينفي أنّ مقاطع الأصوات (الحروف) هي أصوات بالضرورة: « ثم كيف يكون الكلام حروفاً بلا أصوات... أو كيف يكون الصوت كلاماً من غير حرف»<sup>(30)</sup>. وفي «أبكار الأفكار» كان الأمدي أوضح من ذلك، إذ يقول: « ومقاطع الأصوات أصوات وتلك هي الحروف »<sup>(31)</sup>.

وكما ترى هو تعريف للصوت اللغوي - لا كل صوت- بسمّة التقطيع، وهو في هذا الأمر غير مختلف عن غيره من العلماء؛ الذين تناولوا الحرف

ويؤكد بدر الدين الزركشي (745- 794هـ) بطريق غير مباشر ذلك بقوله: إن الكلام عند الأشعرية (و الأمدي واحد من أتباع مذهبهم) مشترك بين الحروف المسموعة، والمعنى النفسي، وتأسيس الارتباط مأخوذ من استعماله الكلام فيهما، والإطلاق دليل الحقيقة<sup>(41)</sup>.

كما يبدو الارتباط بين الكلامين أشبه بالمسلمة في نظرية النظم الجرجانية ففي "دلائل الإعجاز" يقول: « وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس... وأن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تتناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل<sup>(42)</sup>، وفي "أسرار البلاغة في علم البيان" يرى أن الألفاظ تقع مرتبة ترتيب المعاني في النفس، ومنظمة وفق انتظامها في العقل<sup>(43)</sup>.

ب- أنواعه:

النوع الأول: الكلام النفسي:

هو معنى أو مدلول العبارة القائم بالنفس<sup>(44)</sup>، أو هو ما يحسه المرء عند نطقه بقول ما في نفسه، أو هو كل ما تدل عليه العبارة وينبئ عليه بالإشارة، والكلام النفسي مثلما ذكر ميدانه أصول الدين أو الاعتقاد، وذكر أن الكلام إذا ورد مجرداً من صفة النفسي في مجال التداول لا يقصد به إلا إياه<sup>(45)</sup>. وأنكر على منكريه بدليل من القول القرآني، والشعري، والوضعي صحة الأخذ به: « وإنكار تسميته كونه كلاماً مما لا يستقيم؛ نظراً إلى الإطلاق الوضعي: فإنه يصح أن يقال: في نفسي كلام، وفي نفس فلان كلام، ومنه قوله تعالى: (وَيَقُولُونَ بِي أَنفُسِهِمْ) [المجادلة:8] ومنه قول الشاعر:

(الصوت اللغوي). إنه: « الجوهر الذي يقوم به التقطيع، و به يوجد التأليف، ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتقطيع، والتأليف<sup>(32)</sup>، و هو- عند ابن جني - المقطع في الجهاز النطقي للصوت الممتد المتصل، ومن الواضح أن أجراس الحروف تختلف باختلاف مقاطعها<sup>(33)</sup>.

3- حقيقة الكلام وأنواعه:

أ- الكلام بنوعيه بين التطابق والتمايز:

يظهر من العبارة المشهورة في العرف اللغوي: لا وضع إلا لمعنى<sup>(34)</sup>. ما يتفق مع ما ذهب إليه الأمدي في لاحق القول، والارتباط بين اللفظ ومعناه بفعل الاصطلاح أو التوقيف أظهر من أن يسترسل القول فيه. و يبدو أن الأمدي في "المبين" أوضح ذلك بقوله: « الكلام ... يطلق على العبارات المفيدة تارة، وعلى معانيها (العبارات) القائمة بالنفس أخرى<sup>(35)</sup>؛ فاللفظ لفظ بمعناه، والعبارة عبارة بما دلت عليه في النفس (العقل)، وبالمقابل كلام النفس ليس هو مطلق المعنى، أو الفكرة، أو هو مجرد تصور لشيء أو أشياء مركبة، بل هو معنى العبارة، أو هو دلالة أو مدلول المؤلف، والمركب من الحروف و الأصوات اللغوية<sup>(36)</sup>؛ و هو ما يجده الإنسان من نفسه عند قوله ايتني بطعام ، أو اسقني ماء، والأمر نفسه في سائر أقسام الكلام<sup>(37)</sup>.

ودليل الارتباط بينهما أن المسألة لغوية اصطلاحية، فأرادتك بالكلام على ما هو نفسي لا تتعارض معه من حيث هو لساني<sup>(38)</sup>، وهو - قبل ذلك - أخذ بأحد مفهومييه في مجال أصول الفقه<sup>(39)</sup> وبالأخر في حقل أصول الدين<sup>(40)</sup>؛ وأنت على علم أن مادة البحث في كلا المجالين هو النص القرآني، وهو واحد لا يتعدد في ذاته.

بالنسبة له أيضا يطلق على المؤلف أو المركب من الحروف والأصوات سواء دل على شيء أم لم يدل؛ ودليله فيما سماه مهملا أنه يقال في اللغة: هذا كلام مهمل وهذا كلام غير مهمل ولا يعنينا بعد ذلك أن يكون إطلاق الكلام على المهمل حقيقة أو مجازاً<sup>(55)</sup>.

والذي يستشف من منطوق نصه أن البنية المخصوصة للعبارة، والمكونة من حروف وأصوات تكون كافية لإفادة معنى الكلام، وإن عَدِمَت المعنى أو جُهَلت دلالتها. ولتأكيد المستشف يمكن الأخذ بمفهوم المهمل في البنية اللغوية فابن فارس (329-395هـ) وإن ذهب إلى أن المهمل لا يسمى كلاماً فإنه أشار من خلال الأنواع الثلاثة للمهمل أنه يرتبط باللفظ المفرد، وأنه كل بنية لم نقل عليها العرب، وهناك ضرب آخر يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه، ومثله إرادة منكلم أن يقول: "عضخ" فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر، مع أنهم قالوا في الأحرف الثلاثة منه: "خضع"<sup>(56)</sup>؛ وقوله بَيَّنَّ في أن المسمى مهملاً لفظ صحيح البنية، مقبول التأليف، فهذا الرأي وإن كان على خلاف ما ذهب إليه الآمدي فهو يؤكد أن للكلام بنية مخصوصة، وتأليفاً مقنناً للمادة اللغوية. وماز الرضي الاسترلابادي (624-686هـ) بين الكلام غير المفيد وهو مجموع العبارات أو الكلمات غير المركبة تركيب الإعراب في نحو زيد و عمرو ويكر، والكلام المهمل في نحو قول القائل: تكلم فلان بكلام لا معنى له<sup>(57)</sup>. فهو كما هو واضح سمي المهمل كلاماً؛ والمستشف من قوله أن الكلام المهمل كلام صحيح التركيب في اللغة لم يستعمله أصحاب اللغة في كلامهم، وطالما أنهم لم يستخدموه فهم لم يتواضعوا عليه، وإذا لم يتواضعوا عليه فلا معنى له

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا

جَعَلَ اللِّسَانَ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

وهذا الإطلاق والاشتغال دليل صحة إطلاق الكلام على ما في النفس<sup>(46)</sup>، وبتلك الدلالة صنف عديد الأصوليين - في الفقه والدين - الكلام، ولم يخرجوا في تعريفه، وحده عن الوارد منه عند الآمدي<sup>(47)</sup>. أما بالنسبة للغويين فالظاهر أنه مدرك من حيث إن اللفظ لا يتصور دون المعنى، والوضع المرتبط به؛ ولك في تناول عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، وجملة علماء البلاغة للألفاظ والعبارات في النثر والشعر دليل كاف<sup>(48)</sup>، أما النحويون فاهتمامهم به دون اللغويين لطبيعة الحقل المعرفي. وإذا كانوا من غير مستعمليه بحد الأصوليين (علماء أصول الفقه وأصول الدين) فهم على دراية بمفهومه و حقيقته<sup>(49)</sup>.

#### النوع الثاني: الكلام اللساني:

ورد عند الآمدي بمعنى العبارة المفيدة<sup>(50)</sup>، وتركيبات المقاطع الصوتية<sup>(51)</sup>، وما ألف من الحروف والأصوات<sup>(52)</sup>، والعبارات الدالة بالوضع، والمنظم من الحروف المسموعة، والمؤلف من كلمتين تأليفاً يحسن السكوت عليه<sup>(53)</sup>، والأصوات المقطعة الدالة بالوضع على غرض مطلوب<sup>(54)</sup>. وينتظم التعريف الأخير كل السابق له مباشرة؛ إذ أنه يجمع بين التعريفات التي يراد بها الكلام من حيث هو مجرد تطريز صوتي، و ظاهر لفظي، والكلام من حيث هو دلالة أو معنى، و يضاف إليه عامل الارتباط و هو الوضع.

غير أنه تناول تعريفه بشيء من التفصيل بكتابه "الإحكام" في أصول الفقه، ونبه على أن تناول الأصوليين للكلام هو تناول لساني منه، أما النفساني فموضعه الكتب الكلامية. والكلام اللساني

إذا أدخل عليه من أوله همزة الوصل (فهما حرفان)،  
و إذا كان متحركا، و أراد الابتداء به، والوقوف عليه  
لزمه في النطق بالباء من بكر قوله: به، وفي الصاد  
من صلة: صه... إلخ<sup>(60)</sup>.

وبالعودة إلى تعريفه وجملة القيود واحترازاتها  
يدرك أن الكلام هو المركب بأقل الوحدات (اثتان)،  
و من غير نظر إلى أكثرها؛ و إلى هذا ذهب عديد  
اللغويين، فالكلام موضوع لجنس ما يتكلم به، سواء  
كان مهملًا أم مستعملا، واشتهر لغة في المركب من  
حرفين فصاعدا<sup>(61)</sup>، وهو اسم عام يقع على القليل  
والكثير، وحده ما انتظم من حرفين فصاعدا<sup>(62)</sup>،  
وعند آخر يصدق على القليل (جملة تامة) كما  
يصدق على الكثير؛ وإن لم يكن أقله حرفين؛ لأن  
الكلام عنده لا يكون فيما هو أقل من الجمل التوام  
(وهو مفهومه عند النحاة)؛ ولأن ماهيته فيهما واحدة  
على كل حال<sup>(63)</sup>.

وإذا تم إلحاق قيد المنطوق بقيد الكم - الذي له  
أدنى دون أن يكون له أقصى - تبين أن الكلام عند  
الأصوليين و اللغويين لا يخرج عن كونه الشكل  
الذي يقابل اللغة في ثنائية دو سوسير  
Ferdinand de Saussure (1857-1913م)،  
ويمكن أن يكون بدلالة الحديث<sup>(64)</sup>. أو الخطاب، أو  
الملفوظ<sup>(65)</sup>، وطبعا دائما في الدائرة نفسها.

ويتأمل القيد الرابع في تعريف الأمدي، واحترازه  
وهو: « الاحتراز عن الاسم الواحد إذا صدرت  
حروفه، كل حرف من شخص »؛ يفيد أن المحادثة  
كلام وإن تعددت فواعل إنتاجها<sup>(66)</sup>، وإذا أريد  
الذهاب بعيدا في ضوء منطوقه (الاسم الواحد)  
فالجمله الاسمية البسيطة إذا صدرت كلماتها من  
شخصين فالجملة منها كلام. وهذا القيد يجد تأسيسه  
في الواقع اللغوي، فالمتكلمون لا يشتركون في إنتاج

عندهم؛ وحسب تقسيمه أن الكلام المهمل  
كالمستعمل في معنى الإفادة.

والجامع أن المهمل سواء أكان لفظا، أم عبارة  
مركبة هو كل ما لم يوضع في اللغة لمعنى  
فحسب<sup>(58)</sup>، أما تأليف حروفه، وصحة تركيبه  
فلاشك أنها وفق قواعد اللغة.

وبعد أن صنف الكلام إلى مستعمل ومهمل،  
قسم المستعمل قسمين:

قسم بمفهومه الأصولي وهو أن الكلمة الواحدة  
إذا كانت مركبة من حرفين فصاعدا فهي كلام، ولا  
جرم إذا حُد: بما انتظم من الحروف المسموعة،  
المميزة، المتواضع على استعمالها، الصادرة من  
مختار واحد، ثم أبان جملة القيود التي يفهم بها  
التعريف، ويدرك الالتباس الحاصل من عدم  
الاحتراز؛ فانتظام الحروف" احتراز عن الحرف  
الواحد كالزاي من زيد، و"الحروف المسموعة" احتراز  
عن حروف الكتابة، و"المميزة والمتواضع على  
استعمالها" احتراز عن أصوات البهائم والمهملات  
من الألفاظ، و"الصادرة من مختار واحد" احتراز عن  
الاسم الواحد إذا صدرت حروفه كل حرف من  
شخص<sup>(59)</sup>.

وإن المتأمل بمنطوق تعريفه يرى أن الوحدة  
الكمية المرجعية في تأليف الكلام هو الحرف، لا  
الكلمة أو اللفظة؛ وعليه يمكن أن يفهم من ذلك أن  
الحرفين هما أدنى ما يسمى به المركب كلاما، أو  
أن التركيب - طالما أن مفهوم الكلام قائم على  
التركيب والتأليف والانتظام - لا يتحقق بأدنى من  
وحدتين ( حرفين)؛ وليس المراد بذلك ما ذهب إليه  
ابن جني من أن الحرف الواحد لا يسمى كلمة؛  
بحجة أن ما يشار إليه على أنه مفرد غير مركب  
(الحرف الواحد) لا وجود له في النطق ساكنا كان أم  
متحركا؛ فالواحد منا لا يستطيع النطق بالسكن إلا



مثلا) أوضح أشكال الإسناد، أو لأن ذلك الإسناد أيضا يتفق ومفهوم القضية في القياس المنطقي المشكلة من موضوع ومحمول<sup>(73)</sup>. كما هو شأن الجملة الاسمية البسيطة مبتدأ وخبر، أو لأن الجملة الفعلية تعود إلى جملة اسمية (إسناد اسمي) بإعادة التوزيع؛ "يأكل الولد تفاحة" الولد يأكل تفاحة" ولكي تكون الجملة مكونة من ركنين وجب الأخذ بمفهوم الوحدة النحوية ( مبتدأ خبر)، لا الوحدة اللفظية (وهو عدد الألفاظ كميا).

#### 4 - الكلام ومسائله (الحقائق المكملة):

إن حقيقة الكلام لا تتبني على إبراز ضرورته، وأهميته، ولا تتعلق فقط ببيان أقسامه، وأصنافه، بل الكلام أوسع من أن يُختزل في ذلك؛ ولهذا وجب أن يبرز ذلك مع ربطه بقضايا اللسان الحديثة، أو على أقل ممكّن إبراز فرادته، وإظهار إضافته.

#### أ- الكلام والصورة السمعية:

إن الدال عند دو سوسير Ferdinand de Saussure (1857-1913م): هو الصورة السمعية وليس اللفظ من حيث هو أثر فيزيائي، خارجي<sup>(74)</sup>. وفي ضوء هذا المفهوم نرى أن الآمدي أدرك الفرق بين الصوت (أثر خارجي)، وأثره النفسي أو شكله في الدماغ، في معرض حديثه عن إدراك البشر لموجودات العوالم المختلفة بحسب منازلهم الروحية: « فيسمع من الأصوات، ويرى من الصور ما لا يسمعه، ولا يراه من ليس من أهل منزلته من البشر، على نحو ما يسمعه ويراه النائم في منامه». <sup>(75)</sup> فما يسمعه النائم في منامه هو الأثر النفسي للصوت اللغوي، إذ من المعلوم أنه سمع ألفاظا وفهم مدلولها، ومن المعلوم أيضا أن لا وجود لها في عالم الواقع من حيث هي أثر فيزيائي مادي.

الكلمة الواحدة؛ لأنها كل لا يتجزأ استعمالا، أما الجمل و ما كان أكثر أو أكبر من ذلك فلا يتمتع أن يشترك الناس في تأليفها عفويا؛ فإذا كان هنالك ثلاثة من الرجال على سبيل الافتراض: يقول الأول: لقد جئت، فيقول الثاني له: باكرا، ويقول الثالث للثاني: لأن وسائل المواصلات متوفرة ليلا ونهارا، فهذه الجملة تصح أن تصدر من واحد، أو من الأول فقط: "لقد جئت باكرا لأن المواصلات موجودة بكثرة في الليل والنهار".

أما القسم الثاني فبمفهومه النحوي، وحدّه بالقول: « والواجب أن يقال الكلام ما تألف من كلمتين، تأليفا يحسن السكوت عليه »<sup>(67)</sup>؛ ولهذا التعريف شبيه من التعريفات التي تفيد، وتوضحه؛ فهناك من عرفه بدلالة الإسناد: إذ أنه المؤلف من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر<sup>(68)</sup>، وهناك من عرفه بدلالة الاكتفاء الدلالي: وهو اللفظ المستقل بنفسه، المفيد لمعناه، أو هو الأصوات التامة المفيدة<sup>(69)</sup>. أو هو الألفاظ القائمة بذاتها، المستغنية عن غيرها<sup>(70)</sup>، أو هو اللفظ المركب المفيد بالوضع الدال لذاته<sup>(71)</sup>، وكل المذكور واضح في إفادته الكلام بدلالة الجملة. ورغم اختلاف التعريفات، وتعدد مرجعياتها إلا أنه من المعلوم أن الإسناد يقتضي الاكتمال والاكتفاء، أو الإفادة الدلالية؛ وأن الاكتمال والاكتفاء الدلاليين في منطوق اللفظ يقتضى أن يكون الارتباط إسناديا. ومرجع "حسن السكوت" الذي استخدمه الآمدي هو قرينة الاكتمال والاكتفاء الدلاليين في المركب الإسنادي، وحده الكلام "بأنه ما تألف من كلمتين"<sup>(72)</sup> (و هو حد بدلالة الكم المكون للمركب الإسنادي)؛ كان المراد منه أقل ما يتكون منه ذلك المركب؛ لأنه من المعلوم أن الجملة الفعلية ظاهرة الأركان الثلاثة (فعل متعد) هي أقل ما تتكون منه، أو لأن الإسناد ثنائي الأركان (جملة اسمية بسيطة

## ب- علاقة الدال بالمدلول:

إن العلاقة بين الدال والمدلول نفسية من جهة<sup>(76)</sup>، وضرورية من جهة ثانية<sup>(77)</sup>، وهذا الذي يمكن إثباته من نص الآمدي ليس فيه تَعَسُّفٌ أو تَحَكُّمٌ. يقول في "غاية المرام": إن من وجدت منه الأصوات والحروف، أو العبارات دون أن يكون لها عنده معنى في فهمه أو دلالة، كان معنوها مجنوناً، ولا جرم بعد ذلك إن سمي ما يجري على لسانه كلاماً، فهو لا يعدو أن يكون بطريق التجوز والاستعارة<sup>(78)</sup>. والعته والجنون مشكلة عقلية نفسية وليس في ذلك شك.

ويقول في موضع آخر من كتاب آخر إن المتكلم بكلام الأمر، وصيغة النهي، لا يكون أمراً، ولا ناهياً إذا لم يكن لعبارته معنى في نفسه، بل هو في ذلك عابثاً<sup>(79)</sup>. والعبث في "لسان العرب" هو فعل بغير قصد، أو سلوك لا يُطَلَّبُ منه الانتفاع والفائدة، والعبث: هو اللاعب بما لا يعنيه وليس من باله<sup>(80)</sup>. وبإسقاط هذا على منطوق الآمدي نجد أن قول العابث هو قول فيه كل صفات اللفظ الصحيح، والتركيب السليم، غير أنه مُفَرَّغٌ من المعنى الذي يقتضيه في ذهن صاحبه.

ومن جهة أخرى يكون من عرف دلالات الألفاظ، واستقرت في ذهنه معاني اللغات على سبيل الافتراض، ولم تكن عنده العبارات اللسانية ولا خطرت له ببال، فإنه لا يعقل تلك المعاني، بل يلزم من ذلك اختلالها واضطرابها<sup>(81)</sup>؛ وقوله هذا يفيد أن المعاني لا يمكن تصورها بغير عباراتها اللسانية.

وعليه من الظاهر في عالم الإنسان العاقل الطبيعي أن المعاني لا توجد بغير عباراتها اللسانية، وأن العبارة اللسانية (الكلام اللساني) لا تكون كلاماً إذا لم تكن محيلاً على عالم المعنى في ذهن صاحبها.

## ج- الكلام بين الفعل والمحل:

في هذه الجزئية يطرح الآمدي الخلاف الدائر بين علماء الكلام فيمن يحمل صفة المتكلم. هل هو المنتج الأصلي والفاعل الأول للعبارة المخصوصة فقط، أم أنه يشمل أيضاً الناقل لها والمتحدثُ بها. لقد ذهب بعض العلماء إلى أن الكلام من صفات الأفعال؛ أي أن المتكلم من فعل الكلام، لا من قام به، وأن من أوجد الكلام في محل، فهو المتكلم. ولا يسمى المحل الذي وجد به الكلام متكلماً<sup>(82)</sup>.

وإلى خلاف هذا ذهب غيرهم ف: «الواحد منا لو تكلم بكلام مفيد، فهو كلامه لا محالة، ولذلك يقال تكلم، وهو متكلم، وجائز أن تكون جهة نسبه إليه هو كونه فاعلاً له، وإلا لما كان متكلماً من خُلِقَ الكلام فيه اضطراراً: كالمبرسم (\*) والنائم»<sup>(83)</sup>.

وعلى كل حال هذه بالأساس قضية كلامية من حيث مجال الطرح والتناول، ومسألة فقه أصولية في العموم فالأمر الوارد من الله تعالى في النص القرآني بلفظ النبي للأمة أو المؤمنين أيعمه ويستغرقه أم لا؟. فمن يرى أن الكلام يعود للمحل أيضاً - أي الشخص أو الجهاز الذي حدث منه الكلام، ووَجِدَ بآلته النطقية، وإن كان المعنى لغيره - فإنه يرى أن الرسول أو المبلغ تنحصر مهمته في أمر غيره؛ وهو بذلك خارج من عموم أمره (والعادي أو الطبيعي أن الأمر ليس مَعْنِيًّا بأمر نفسه)، أما من يرى أن الكلام يعود إلى منتجه الأول أصالة، فإن النبي معني كغيره بأمر الله (النبي هو مجرد رسول أو مبلغ (قناة تبليغ). وإن كان اللفظ، أو صيغة العبارة ظاهرة في كونها أمراً من الرسول<sup>(84)</sup>.

والقول إنها قضية كلامية، ومسألة فقهية أصولية، لا تتعارض إطلاقاً مع كونها مسألة لغوية اتصالية، وهي أوضح من أن يبرهن عليها، فعلاقة

أو رجلا، عربيا أو أعجميا إذا صدر من جهازه النطقي ما يعد كلاما؛ بل يسمى المتكلم متكلمًا من صدر منه القول، ولو كان آلة أو جهازا؛ وليس شرط الفعل في الكلام أن يكون الصادر بأعضاء محددة. إن هناك من الآيات الكريمة ما يفيد بصريح لفظه نسبة الكلام لله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164] و للنمل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اتَّوَا عَلَىٰ وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ تَمَلُّ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: 18] ولأعضاء البشرية: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيَهُمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [يس: 65] وللدابة: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: 82].

وكل ذلك ليس له جهاز نطقي كجهازنا نحن البشر. ويسمى متكلمًا كل من تكلم بغض النظر عن كون الكلام الصادر منه هو له مطلقا (من إبداعه وتأليفه)، أو كان لغيره وهو مجرد ناقل له ومعيد. وقد تتبَّه بعض الأصوليين قديما إلى الفرق الاصطلاحي بين الأمر والمبلغ في خطاب التشريع. فالأمر هو الله تعالى، والمبلغ هو الرسول أو النبي (85).

#### د- التقطيع والخطية في مفهوم الكلام :

إنَّ تعريف الكلام من حيث هو تقطيع الأصوات، أو تعريفه بطريق غير مباشر عند تعريف الحرف، مسألة كان لعلماء العربية دراية بها؛ فما لدينا من نصوص تفيد ذلك، فهذا ابن سنان الخفاجي في احترازه بالقيود الواردة بتعريف الكلام يقول: «وذكرنا الحروف المعقولة؛ لأن أصوات

العلوم الدينية النصية بالعلوم اللغوية مصرح بها في كل المقدمات الكلامية والأصولية.

وبإسقاط ذلك على الواقع اليومي، وفي ضوء التطور التقني الاتصالي يمكن القول: إذا أخذنا بأن المحل لا يكون متكلمًا، فالهاتف والمذياع، والتلفاز والآلة (الروبوت) التي أوجد فيها الكلام كما لو كانت إنسانا يتكلم (هناك بعض الألعاب تباع بالصفة المذكورة) لا يسمى الواحد من كل المذكور متكلمًا، بل أكثر من ذلك إن فنان الأداء المسرحي، والممثل التلفزيوني أو السينمائي، الذي لُقِّنَ ما كتبه صاحب النص، أو السيناريسست، وكل الفنانين أو الأفراد رجالا ونساء وأطفالا الذين يظهرون، أو يوظفون في الإشهار الاستهلاكي بوصفهم متكلمين، ويضاف إلى ذلك كل الأفراد الذين وقع عليهم سبر الآراء الموجه، وكل المتكلمين الذين يدافعون عن غيرهم برخص موجهة كالمحامين، وناشطي حقوق الإنسان، وكل ناطق رسمي لجهة محددة، أو مؤسسة بعينها، أو حتى شخص تكلم دون وعي الأخذ من غيره- بما أن قوله هو جملة أقوال مدمجة، أو نسيج مركب من أقوال غيره(التناص) - أو حتى النائم والمجنون ، وكل شخص نقل اعتذارا أو طلبا ما من شخص ما، ولأي سبب من الأسباب، وكل قارئ للقرآن، وكل مستشهد بقول واحد أو مجموعة من الأقوال الشعرية أو النثرية، وكل إمام يخطب من على منبره... إلخ فإن كل أولئك لا يُسَمَّون متكلمين؛ لأنهم كالألات والأجهزة مجرد معابر، أو مصنع للأقوال والعبارات التي تعود بالأصل لغيرهم .

وبالمقابل، وأخذا بالرأي الآخر: المتكلم من جعل به الكلام أو صدر منه في عالم التحقق أو اللسان؛ وعليه يكون المتكلم إنسانا عاقلا أو مجنونا، صاحيا أو نائما، معافي أو مريضا، صغيرا أو كبيرا، امرأة

الكشكشة التي في أسد فقال قوم إنهم يبذلون الكاف شيئاً فيقولون: عليش، بمعنى عليك»<sup>(93)</sup>؛ وإبدال حرف بحرف في كلمة ما، هو تقطيع الصوت في غير محله أو مكانه من الجهاز النطقي.

وربط الجاحظ بين خلل بعض أجزاء الجهاز النطقي ونقص البيان بقوله: «وقال سهل بن هارون: لو عرف الزنجي فرط حاجته إلى ثنياه في إقامة الحروف، وتكميل جميل البيان، لما نزع ثنياه»<sup>(94)</sup>. والخلل الذي يصيب الأداة أو العضو هو خلل يصيب أداءه التقطيع في الصوت اللغوي، فلا تكون الحروف ولا الكلام وفق الحاجة المرجوة .

و يقول الآمدي في تعريف الكلام اللساني: «إن الكلام مركب من حروف منتظمة وأصوات مقطعة، تتعاقب وتتجدد. منها تكون الكلمة، ومن تركيب الكلمات [يكون] الكلام، ومحلها الذي تقوم به إنما هو اللسان... فإن عاقلاً ما لا يماري في أن ما نسمعه من الأقواه إنما هو أصوات مقطعة، منسقة، منتظمة»<sup>(95)</sup>، ويذكر أيضاً أن: «الكلام في اللغة: عبارة عن الأصوات المقطعة، المنتظمة»<sup>(96)</sup>.

كان الآمدي واضحاً في إرادته بيان ماهية الكلام اللساني من حيث هو تقطيع للأصوات اللغوية، لكن السؤال المطروح هل مجرد تقطيع الأصوات اللغوية كاف لأن يكون المقطع كلاماً؟؛ إن الإجابة على هذا السؤال، أو الإشكال يُطلبُ بلحق القول من كل منطوق نصوصه الواردة هنا.

ويتم الحصول على الوحدات المكونة للمركب منها بتقطيع الصوت، ولكن ليس كل تركيب يسمى كلاماً إلا إذا كان بين الأصوات المقطعة قدراً من الانتظام والاتساق، ففضلاً عن مذكوره السابق في ربط التقطيع أو الحرف بالانتظام يقول هنا: «وعند ذلك: فالإجماع أيضاً من العقلاء منعقد: على أن

بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف، ولكنها لا تتميز وتتفصل كتفصيل الحروف التي ذكرناها»<sup>(86)</sup>.

ويرى الجاحظ أنَّ الصوت هو الجوهر الذي يقوم به التقطيع والتأليف، وأنَّ الحروف لا تكون كلاماً إلا إذا كانت تقطيعاً، وتأليفاً لذلك الجوهر (الصوت)<sup>(87)</sup>، ويُعرِّفُ ابن جني الحرف، ويبيِّنه آخر بأن الحرف هو تقطيع الصوت الخارج من الصدر بأعضاء النطق، وأنَّ الحروف تختلف أجزاسها بحسب اختلاف مقاطعها على امتدادا الجهاز النطقي من الحلق إلى الشفتين<sup>(88)</sup>.

ونقل السيوطي (849-911هـ) ما يفيد المذكور: إنَّ الكلام باعتباره دلالة على الغائب والغرض والمقصود إنما هو حرف وصوت، والصوت إن ترك سدى غفلاً امتد وطال، وإن قطعه تقطع، ويتقطع الصوت حدثت الحروف؛ ولأن الحرف الواحد لا يفيد الكثير من الدلالات من قائمة الحروف التي تتشكل بحركات أعضاء الجهاز النطقي، ركبوا منها ما يفيد أكثر، فكان منها ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي<sup>(89)</sup>.

وفي أنواع العيوب النطقية- وعلى الرغم من أن العيب يرتبط بحرف بعينه - أشاروا إلى أنها مُشكلة في التقطيع، ثم ترى منهم أن التقطيع والعيوب تُنسبُ إلى الكلام واللغات (اللهجات) لا الحرف الواحد المعزول: «فالمغممة أن تسمع الصوت ولا يبين لك تقطيع الحروف، وأما المغممة فقد تكون من الكلام وغيره لأنه صوت لا يفهم تقطيع حروفه»<sup>(90)</sup>. وقد ذكر ابن عبد ربه (246-328هـ) وأبو العباس المبرد (210-286هـ) المغممة بالتعريف نفسه المذكور، على أنها مشكلة في تقطيع<sup>(91)</sup>، وذكرها ابن فارس في اللغات المذمومة<sup>(92)</sup> ومثاله: «وأما

سنة حروف جمعت في " فرمن لب ". وجملة القول فيما ذكره ابن فارس إن المهمل - والذي يُعدُّ غير منظم- هو كل كلمة اجتمع فيها نوعان من الحروف مطلقا، أو اجتمع فيها نوعان من الحروف بترتيب أو تتابع محدد، أو خلت من حرف من حروف حددت صفاتها أو مخرجها بناء على استقصاء مسبق لقواعد الانتظام الحرفي؛ وتأكيد هذا قد يطلب من قول الآمدي ذاته: «إنما هو أصوات مقطعة، منسقة، منتظمة، نوعا من الانتظام، تخرج من مخارج مخصوصة»<sup>(101)</sup>.

**الاختيار الثالث:** لكي تكون حروف الكلام ومقاطعته منتظمة يجب أن تكون متتابعة لا متزاحمة، فالكلام المفيد لا يكون إلا من حروف مترتبة متوالية بعضا بعد بعض وقبل بعض، وليس كالكتابة الحادثة دفعة واحدة<sup>(102)</sup>؛ وهي خاصية جوهريّة في الكلام ذكرها الآمدي في وظيفته<sup>(103)</sup>. ووظف ابن سنان الخفاجي مصطلح الانتظام بمعنى آخر؛ وهو تتابع الحروف زمنيا وفق مألوف النطق أو على قدر عادة القول: « وإنما شرطنا الانتظام؛ لأنه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر، لم يصح وصف فعله بأنه كلام»<sup>(104)</sup>.

واشترط ابن سنان الخفاجي يبدو أنه في غير مجال الطرح؛ لأن هناك من الألفاظ أو المصطلحات ما يفيد مقصوده من غير لبس؛ مثل: "الاتصال"، "التتابع"، "عدم الانقطاع"، "عدم الانفصال"؛ أما "الانتظام" وإن كان يفيد ما صرح به، فهو لا يمنع إفادة غيره من معاني الانتظام<sup>(\*\*)</sup>. فضلا عن ذلك أن الآمدي لم يذكر لا تصريحاً ولا تلميحاً ذلك المراد.

ولأن الاحتمالات غير متعارضة فمن الممكن أنه أرادها جميعاً؛ ولأنه من جهة أخرى تناول مسألة الكلام في علاقته بكلام الله الوارد بالنص القرآني،

كلام المتكلم لا يخرج عن الحروف والأصوات المنتظمة»<sup>(97)</sup>.

وتبقى الإجابة النهائية مرجأة؛ لأنه يفترض في الانتظام أن يكون مرتبطاً بالمعاني لا الحروف والألفاظ اللسانية<sup>(98)</sup>؛ ولأنه ذكره أيضاً مع ما يفترض فيه أن لا يكون وصفاً له، فإن الالتزام بمنطوقه أو ما صرح به، واستخدامه، والانطلاق منه في تحليل المعنى، أو مراده يصبح ضرورة؛ وبالمقابل علينا أن نبحث عن توضيح وصفه للحروف بالانتظام في الكلام بما يحقق المراد المحتمل دون تعسف أو تحكم.

بادئ بدء، نحن أمام ثلاثة اختيارات:

**الاختيار الأول:** لكي تكون حروف الكلام منتظمة يجب أن تكون خالية من العيوب النطقية كالكشكشة، أو نطق الحرف في غير مخرجه.

**الاختيار الثاني:** لكي تكون حروف الكلام ومقاطعته منتظمة، يجب أن يكون تأليفها وفق قواعد اللغة في الأبنية؛ وعليه كل كلمة في أولها نون ثم راء نحو نرجس، وآخرها زاي بعد دال نحو مهندز أو اجتمع فيها الصاد والجيم نحو الصولجان والإجاص، والجيم والقاف نحو المنجنيق والبندق فهي غير منتظمة؛ وهي التي سماها علماء العربية بالكلمة الأعجمية<sup>(99)</sup>. وذكرها ابن فارس في المهمل؛ وتصنيفها كذلك دليل إرادة الانتظام بالمعنى المذكور كشرط في الكلام؛ فالعرب استعملت من مقاطع الصوت في كلامها ما يحقق الانتظام، وما رأته مخلاً بذلك أهملته وتركته؛ فهناك ضرب من المهمل ما لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب مطلقاً؛ كتأليف جيم مع كاف، أو تقدم الكاف على الجيم، وكالعين مع الغين، والحاء مع الهاء، أو الغين... إلخ؛ وهناك ضرب آخر له وهو كل كلمة خالية من حرف من حروف الذلق أو الإطباق<sup>(100)</sup> وهي

Ferdinand de Saussure (1857-1913م)

في طرحها حكم ليس فيه تعسف.

أولاً: الخطية عند الآمدي مرتبطة بالكلام اللساني (الكلام المنطوق)، لا الكلام النفسي (المدلول أو المعنى)<sup>(108)</sup>.

ثانياً: أنه سمي الكلام اللساني دالاً، وسمى الكلام النفساني مدلولاً، وذكر أن الدال غير المدلول<sup>(109)</sup>.

ثالثاً: أنه بنى الخطية على التتابع، والتعاقب الحدتي الزماني<sup>(110)</sup>.

يذكر الآمدي قولاً يعزى إلى غيره: «فإنهم قالوا: إن الكلام مركب من حروف منتظمة، وأصوات مقطعة، تتعاقب، وتتجدد، منها تكون الكلمة»<sup>(111)</sup>؛ والملاحظ أن معنى التعاقب والتجدد بمفهومه الحدتي الزماني يطلب من كتاب آخر له فيقول: «إن الكلام المفيد لا يكون إلا من حروف مترتبة، متوالية، بعضها بعد بعض، وقبل بعض. وعند هذا: فالكتابة الحادثة دفعة واحدة في قطعة شمع من طابع عليه كتابة منقوشة [هكذا].

وإن قيل: بتوالي حروفها مرتبة في أزمنة؛ فهو خلاف الفرض. وإن قيل: بوقوعها معاً، فقد اختل شرط الإفادة، فلا يكون الكلام المفيد قائماً بالسمع»<sup>(112)</sup>.

ومن نصه هذا يفهم أن صفة الإفادة في "الكلام المفيد" الواردة بأول القول يطلب توضيحها من آخره. إن الإفادة قائمة على ظاهرة التتابع، والتعاقب، وإن الكلام المفيد على أساس المعنى لا يكون كذلك إذا انتفت خطيته، واستبدلت بالكل المجزأ الناشئ دفعة واحدة؛ ولتوضيح المسألة يمكن القول: إن الإفادة في الحالة المذكورة لا تنتفي بالتشوه، أو يحدث فيها انحراف أو عدول، وإنما لا تكون إطلاقاً

والنص القرآني هو نص بلغة المرسل إليهم : ﴿وَمَا

أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴿

[إبراهيم:04]، وقوم الرسول هم العرب، و لغتهم هي العربية؛ وعليه يكون الانتظام - الذي ذكره الآمدي- هو انتظام خاص بكلام العرب؛ و لكن فكرة الانتظام أساساً لا تتعارض مع القوانين الخاصة باللغات؛ لأن لكل لغة نظامها؛ وعليه نأخذ بفكرة "الانتظام" في عمومها اللغوي وليس في كلام الآمدي ما يلزمنا باستعمالها في لغة العرب فقط؛ إذ أن المذكور - هو تخريج للمعنى- يستمد صحته من عدم تعارض النصوص الآمديّة معه بأي حال من الأحوال .

ومن سمة التقطيع عموماً عند الآمدي يمكن الظفر بمفهوم التقطيع المزدوج؛ ولكن ليس بمعناه كما اقترحه أندري ماريتيني André (1908-1999) Martinet أو كما ورد عند الغربيين بالضبط<sup>(105)</sup>. وهو إلى جانب ذلك أبسط منه عنده؛ إن عملية التقطيع للأصوات اللغوية تتم على مستويين من مستويات التأليف أو الانتهاء. فتقطيع الصوت الممتد المستطيل في الجهاز النطقي في مرحلة أولى يمدنا بالكلمات، و في المرحلة الثانية يمدنا بالكلام، أو الجمل، أو التراكيب: «إن الكلام مركب من حروف منتظمة، وأصوات مقطعة، تتعاقب، وتتجدد، منها تكون الكلمة، ومن تركيب الكلمات [يكون] الكلام»<sup>(106)</sup>.

ولكن فكرة التقطيع عامة والمزدوج منه خاصة تقود إلى الحديث عن فكرة الخطية الخاصة بالدليل اللغوي<sup>(107)</sup>. وهنا - في هذه النقطة بالذات- لن يكون من الحرج القول: إنها عند الآمدي واضحة صريحة، وإن كل منطوقه أو نصه يفيدها بلا لبس، وإن الحكم على أنه أسبق من دو سوسير

هو نوع من التتابع الخاص الذي يكون فيه الحرف الثاني قائماً على فناء، أو انتهاء الحرف الأول.

### وخلص البحث إلى النتائج الآتية :

- إن كل ما ذكر من قضايا الكلام وسماته - وإن كان متعلقها هو ذات الله تعالى - بشرية دون أدنى شك لسببين واضحين، الأول: أنه ليس هناك نص صريح من القرآن أو السنة يفيد المنسوب لله تعالى. الثاني: أن العقل فينا عاجز عن إدراك ما تعلق بالمطلق ذاتا وصفة وفعلا؛ وعليه كل قول في سمات كلام الله، وماهيته هو مجرد تقول بشري، أو اختلاق على المنوال النطقي البشري .

- ليس الصوت حرفا، ولا الحرف صوتا بذاته، فالصوت ذو طبيعة فيزيائية والحرف ذو خاصية بشرية. ومع ذلك لا يُحدُّ أحدهما إلا بالآخر: إن الحرف تقطيع للصوت، وإن الحرف لا يوجد دون الصوت، وإن كان الثاني يوجد دون سابقه .

- يتلاءم مصطلح "الكلام اللساني" مع الطبيعة النطقية (صوت و حرف)، و يتفق مصطلح "الكلام النفساني" مع الماهية النفسية الذهنية (معان وأفكار)، و دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة التلاؤم أو الاتفاق في كل واحد منهما على حدة إلا أنهما يُعدَّان واحدا، ولا فرق بينهما إلا في زوايا النظر إليهما و مجالي تناولهما (علم أصول الفقه و علم الكلام).

- المعاني عامة أو شائعة بالكيف ذاته عند كل الناس مهما اختلفت أزمنة وجودهم، ومهما تعددت أعراقهم وثقافتهم، ومهما تنوعت أمكنة مقامهم، ولكن بمقابل ذلك وعلى خلافه تكون العبارات والألفاظ.

- إن أُمِيزَ ما يُوَضَّح الصورة السمعية من حيث هي الأثر النفسي للدال هو مثال ما يسمعه النائم في

بسبب أن الناشئ دفعة واحدة، والذي عبر عنه بمصطلح الازدحام<sup>(113)</sup> يمنع من تحقق المسموع.

ويقول في موضع آخر من الكتاب ذاته: «والحروف عبارة عن مقاطع تلك الأصوات، ولا تكون إلا مترتبة، ومتعاقبة، ولا وجود للمتقدم منها مع المتأخر، وكذلك العكس؛ فتكون حادثة»<sup>(114)</sup>.

ويقول - ما به يتضح مثال الحادث دفعة واحدة ككتابة الأختام، والمطابع، والناسخات... إلخ ويزيد الخطية الزمنية الحديثة بيانا- إن الأصوات اللغوية البشرية حادثة بالضرورة؛ وهي من حيث هي مقاطع للصوت (الحروف) يكون الواحد منها له أول وله آخر، ولا يتصور اجتماع حرفين منهما معا، بل يكونان على التعاقب والتجدد، فعند وجود الحرف الأخير، ينعدم الأول، وعند وجود الأول لا يكون الأخير موجودا<sup>(115)</sup>.

والذي يمكن إضافته هنا أن فكرة التعاقب والتتابع ترتبط بالحدث المنطوق؛ ودليل ذلك قوله: إن الحرف له أول وآخر، ولم يقل: له حد أو حواش، وثانيا أن وجود الحرف وعدمه أو حدوثه و انتهاءه - وهو الذي قال به- لا يوجد في المكتوب، فأنت تكتب الحروف بالآلة الراقنة، أو الحاسوب لتشكل منها كلمات ونصوصاً، وأن تلك الحروف لا تنشأ دفعة واحدة، أو بلمسة متدافعة متزاحمة بكل أصابع اليد في لحظة واحدة، بل أنت تنشئها على التعاقب والتتابع؛ ولكن الأول منها لا ينقضي أثره بوجود اللاحق؛ والآمدي كغيره ممن عاشوا بعصره يدركون ذلك مع الكتابة أو النسخ. والخلاصة أن الآمدي أدرك أن فكرة التتابع أو التعاقب ليست سمة في المنطوق وحده؛ وإذا أمكن القول بوجوده سمة فريدة في المنطوق فلا يكون إلا بمعنى آخر أكثر فريدة، وأميز إضافة؛ وهو تتابع فنائي أو تعاقب إغائي؛ أي

مناحه من عبارات دون أن يكون لها أثر فيزيائي فعلي.  
 - "المتكلم" حقيقتان باعتبارين: المتكلم الذي يَصْدُرُّ الكلام منه ابتداءً، ولم يسبق إلى ذلك غيره لفظاً ومعنى، والمتكلم من حيث هو مجرد مَعْبَرٍ، أو ناقلٍ لكلام غيره أو معانيه.  
 - الكلام أصوات مقطعة منتظمة أو متعاقبة متتابعة و هي ذات الصفة التي نسبها دو سوسير للدال اللغوي وسماها الخطية لاحقاً .

### الهوامش و الإحالات:

- 1- الأمدي: المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تح:حسن الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993، ص120؛ الإحكام في أصول الأحكام، ضبط الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، 65/1؛ الأمدي: غاية المرام في علم الكلام، تح: حسن محمود عبد اللطيف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، دط، 1971، ص97؛ أبار الأفكار في أصول الدين، تح: أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة، دط، 2002، 393/1-394.
- 2- الأمدي: المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، ص120؛ الإحكام في أصول الأحكام، 65/1؛ غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، دط، 1971، ص97؛ أبار الأفكار في أصول الدين، تح: أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة، دط، 2002، 393/1-394.
- 3- الأمدي: غاية المرام، ص97؛ أبار الأفكار، ص394.
- 4- عبد الكريم النملة: الخلاف اللفظي عند الأصوليين، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1999، ص17.
- 5- الأمدي: الإحكام، 386/1. عند تناوله معنى كلام النفس من كلام الله تعالى حسب قراءات المتكلمين.
- 6- ينظر كل ذلك الأمدي: الإحكام، 65/1؛ أبار الأفكار، 353/1-400.
- 7- ينظر الأمدي: الإحكام، 14/1؛ الجاحظ: البيان والتبيين، تح: درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، دط، 2001، 56/1.
- السيوطي : المزهري في علوم اللغة و أنواعها، شرح و تعليق: محمد جاد المولى بك و آخرين، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، دط، 1987، 36/1.
- 8- ينظر الأمدي: الإحكام، 14/1؛ السيوطي: المزهري، 38/1.
- 9- لا يكون الفعل فعلاً على وجه الحقيقة إلا إذا كان فردياً وما ينسب إلى الجماعة فهو بطريق المجاز.
- 10- ينظر تأسيس ذلك من قول فخر الدين الرازي المنقول عن السيوطي: المزهري، 38/1.
- 11- ينظر الأمدي: الإحكام، 14/1.
- 12- يقول أبو هلال العسكري لإفادة الآلة معنى العضو "والدليل على ذلك أن الأكتع والتمتام لا يسميان فصيحين لنقصان آلتها عن إقامة الحروف؛ ولأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى"، ينظر كتاب الصناعتين الكتابة و الشعر، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1989، ص17.
- 13- وهي تصح في كل ما يستعان به في الكتابة من قلم و حبر و ليفة و دواة... إلخ.
- 14- المنطوق مصطلح أصولي يراد به المعنى الحاصل من اللفظ مباشرة، و أشهر تعريفاته عند الأصوليين: ما دلَّ عليه اللفظ في محلِّ النطق.
- ينظر قطب مصطفى سانو: معجم مصطلحات أصول الفقه عربي-إنجليزي، مراجعة: محمد رؤاس قلعجي، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص452.



- 15- الأمدي: الإحكام، 14/1.
- 16- الأمدي: أبقار الأفكار، 366/1؛ غاية المرام، ص103.
- 17- الأمدي: الإحكام، 14./1
- 18- ينظر من لسانيات الجملة إلى علم النص، بشير إبرير، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد:401، 2004، ص28.
- 19- الأمدي: الإحكام، 14./1
- 20- الأمدي: غاية المرام، ص92.
- 21- الأمدي : أبقار الأفكار، 386./1
- 22- ابن سينا: رسالة أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسان الطيان ويحي مير علم، مجمع اللغة العربية السوري، دمشق، دط، ص56-58.
- 23- الجاحظ: البيان والتبيين، 58/1.
- 24- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تح:حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، 6/1.
- 25- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982، ص22.
- 26- المرجع السابق، ص15، 16-17.
- 27- المرجع السابق، ص15، 16-17.
- 28- الأمدي: غاية المرام، ص92؛ أبقار الأفكار، 386/1-387.
- 29- الأمدي: أبقار الأفكار، 387./1
- 30- الأمدي: غاية المرام، ص92.
- 31- الأمدي : أبقار الأفكار، 366./1.
- 32- الجاحظ: البيان والتبيين، 58./1
- 33- ابن جني: سر صناعة الإعراب، 6/1؛ و ينظر ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص26؛ عبد السلام المسدي:التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، طرابلس-ليبيا، ط2، 1986، ص254-264.
- 34- الرضي الاسترأبادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحي بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1996، 5/1.
- 35- الأمدي: المبين، ص120؛ الإحكام، 65./1
- 36- الأمدي: المبين، ص 120؛ الإحكام، 65/1؛ غاية المرام، ص103؛ أبقار الأفكار: 373/1، 384.
- 37- الأمدي: غاية المرام، ص97.
- 38- الأمدي: غاية المرام، ص97؛ أبقار الأفكار، 394/1.
- 39- الأمدي: الإحكام، 65/1.
- 40- الأمدي: أبقار الأفكار، 384، 373، 368/1؛ غاية المرام، ص97.
- 41- الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: عبد القادر عبد الله العاني، مراجعة عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون. بالكويت، ط1، 1992، 443./1
- 42- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، اعتنى به شرحا و تعليقا: محمد التتجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1999، ص56.
- 43- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح محمد عبده وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، دط، ص3.

- 44- الأمدي: المبين، ص 120؛ الإحكام، 65/1؛ غاية المرام، ص 97؛ أباكار الأفكار، 368/1؛ و ينظر مفهومه عند المعتزلة علي حاتم حسن : البحث الدلالي عند المعتزلة، إشراف غالب فاضل المطلبي، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، السنة 1999، ص 74-82.
- 45- الأمدي: غاية المرام، ص 97.
- 46- المصدر نفسه، ص 97؛ أباكار الأفكار، 393-394.
- 47- ينظر أبو الثناء الماتريدي: أصول الفقه، تح: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1995، ص 36-38؛ فخر الدين الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1997، 177/1-180؛ القرافي: نفائس الأصول في شرح المحصول، تح: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض-السعودية، ط1، 1995، 433-448؛ الزركشي: البحر المحيط، 443-444؛ الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة، بيروت-لبنان، دط، دت، ص 11.
- 48- إن هذه المسألة تكاد تكون مسلمة من مسلماتهم، غير أن ابن سنان تناولها بالرفض، ينظر سر الفصاحة، ص 40-43.
- 49- على الرغم من أن النحاة تناولوا تأليف الألفاظ من جهة كونها كلاما لسانيا؛ إلا أنهم أدركوا أن لكل ترتيب في العبارة، أو صيغة من القول، أو علامة يحل بها آخر اللفظ، أو تقسيم لمعانيهم الصناعية ما يقابله، أو يماثله في مستوى المعنى من حيث هو قائم بالعقل؛ فالتفريق بين الاسم و الفعل إذا أبعدنا القرائن اللفظية يقوم على المعنى، و الفرق بين الجملة والكلمة يقوم على الدلالة، ومعرفة الفرق بين الاستثناء المنقطع والمتصل يقوم على نفس الاعتبار، و هي أيضا مسألة لا تحتاج إلى الكثير من الشواهد المفيدة لها. ينظر على سبيل المثال: حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 2002، ص 109-116، 129-130. و إن ظاهرة التقارض أو التضمن في النحو من أدل الظواهر على ربط اللفظ بدائرة المعنى. ينظر عبد الله أحمد جاد الكريم: ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، مكتبة الآداب، القاهرة-مصر، ط1، 2002، ص 19-22، 33-73؛ والمعنى و النحو، مكتبة الآداب، القاهرة-مصر، ط1، 2002، الكتاب كله؛ عبد السلام السيد حامد: الشكل و الدلالة (دراسة نحوية للفظ و المعنى)، دار غريب، القاهرة-مصر، دط، 2002، الكتاب كله؛ محمد رزق شعير: الوظائف الدلالية للجملة العربية (دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية و التطبيق)، تقديم: عبده الراجحي، مكتبة الآداب، القاهرة-مصر، ط1، 2007، ص 64-67، 80-86، 87-89، 184-187.
- 50- الأمدي: المبين، ص 120.
- 51- الأمدي: الإحكام، 14/1، 15.
- 52- الأمدي: الإحكام، 65/1؛ غاية المرام، ص 88.
- 53- الأمدي: الإحكام، 65/1، 66.
- 54- الأمدي: غاية المرام، ص 92.
- 55- المصدر السابق، 65/1.
- 56- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، دط، 1964، ص 81-82.
- 57- الرضي الإسترأبادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 4/1.
- 58- ينظر عبد الهادي الفضلي: مختصر النحو، دار الشروق، جدة-السعودية، ط7، 1980، ص 9.
- 59- الأمدي: الإحكام، 65/1.
- 60- ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت، 27/1-28.
- 61- الرضي الإسترأبادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 3/1-4.
- 62- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص 32.
- 63- ابن جني: الخصائص، 26/1-27.
- 64- ينظر رويبر مارتان: مدخل لفهم اللسانيات، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص 65.

- 65- ينظر من لسانيات الجملة إلى علم النص، بشير إيرير، الموقف الأدبي، عدد 401، ص 19، 28؛ ماري نوال وغاري بريور: المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، مطبوعة، سيدي بلعباس-الجزائر، ط1، 2007، ص 49؛ باتريك شارودو وآخرون: معجم تحليل الخطاب، تر: عبد القادر المهيري وحمادي صمود، مراجعة: صلاح الدين الشريف، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، دط، 2008، ص 180-181؛ عبد السلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية، ص 194.
- 66- المراد بالمحادثة التحوار، سواء أكان حوارا ثنائيا أم ثلاثيا أم متعدد الأصوات، ينظر معجم تحليل الخطاب: باتريك شارودو ودومينيك منغو، ص 174-175؛ و تشمل الأحاديث و المناقشات و المقابلات... إلخ. و هي نصوص ينتجها متحدثون مختلفون يتبادلونها فيما بينهم انظر تون. ا و فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، تر: سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط1، 2001. ص 344؛ و ينظر فولفجانج هاينه مان و ديتر فيهجر: مدخل إلى علم لغة النص، تر: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2004، ص 217؛ و هي خطاب شفوي طبيعي و هي كل تعامل لغوي يتم عن قرب وجها لوجه أو عن بعد (عن طريق الهاتف...)، و تنهض فيه العوامل المقامية... إلخ بدور هام. ينظر الفصل الثامن عشر: تحليل الخطاب وتحليل المحادثة، ترجمة: عز الدين المجذوب، من كتاب جاك موشر و آن ريبول: القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، بإشراف عز الدين المجذوب، و مراجعة: خالد ميلاد، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، السحب الثاني، 2010، ص 509.
- 67- الأمدي: الأحكام، 66/1.
- 68- ينظر الزمخشري: الأتمودج في النحو، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، دن، دم، ط1، 1999، ص 15؛ الرضي: شرح الرضي، 6/1.
- 69- ابن جني: الخصائص، 17/1-18؛ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط28، 1993، 14/1.
- 70- ابن جني: الخصائص، 32/1.
- 71- عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001، ص 23.
- 72- الأمدي: الأحكام، 66/1.
- 73- جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987، ص 132-133. ومفهومها بوضوح في علاقتها بالجملة الاسمية الخبرية من كتب المنطق ينظر، جول تريكو: المنطق السوري، تر: محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1992، ص 127-128؛ محمود يعقوبي: معجم الفلسفة، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، دط، 1979، ص 187-190؛ ابن حزم: التقريب لحد المنطق و المدخل إليه بالألفاظ العامية و الأمثلة الفقهية، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ص 79-83؛ و مركز نون للتأليف و الترجمة: دروس في علم المنطق، نشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، ط4، 2009، ص 45-48؛ نصير الدين الطوسي: تجريد المنطق، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1988، ص 16-21؛ و انظر أقسام المركب السيد الحيدري: المقرر في توضيح منطق المظفر، منشورات ذوي القرى، دم، ط1، 1422هـ، 129/1-134.
- 74- ده سوسور: محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي و مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، دط، 1986، ص 23، 88.
- 75- الأمدي: أبقار الأفكار، 388./1.
- 76- هو تصور دو سوسور: ينظر المرجع السابق، ص 87-89.
- 77- بمعنى أن ماهية أحدهما قائمة على ماهية الثاني، ومن حيث هما معنئان.
- 78- الأمدي: غاية المرام، ص 103.
- 79- الأمدي: أبقار الأفكار، 384/1.
- 80- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط2، 2003، 7/10، مادة عبث.
- 81- المصدر نفسه، 397/1.

- 82- المصدر نفسه، 371/1، 374، 382.
- \* المبرسم: هو مريض و من أعراضه الهديان، ينظر أبو العباس عز الدين المهلبى، المأخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبى، ص185، موسوعة الشعر العربي، الإصدار الأول، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، سنة 2009، الإشراف العام: ياسر سعيد حارب. **يجب التنبيه** إلى أننا سنشير إلى هذه الموسوعة بحروف مختصرة كالاتي: (م.ش.ع) مع اللاحق من المراجع؛ و ينظر أيضا أبو البقاء العكبري: شرح التبيان على ديوان أبي الطيب المتنبى، ص1630، (م.ش.ع)؛ أبو الحسن الواحدي: شرح الواحدي لديوان المتنبى، ص190، (م.ش.ع).
- 83- الأمدي: أكار الأفكار، 378./1
- 84- ينظر الأمدي: الأحكام، 479/2-480؛ الغزالي: المستصفى من علم الأصول، تصحيح: محمد البليسي الحسيني، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط1، 1322هـ، 80/2-81؛ الزركشي: البحر المحيط، 188/3-189؛ ابن نظام الدين الأنصاري: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لمحـب الله بن عبد الشكور، تصحيح: محمد البليسي الحسيني، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط1، 1322هـ، 277/1؛ الشوكاني: إرشاد الفحول، ص 113-114.
- 85- الأمدي: الأحكام، 479/2؛ ابن نظام الدين الأنصاري: فواتح الرحموت، 277/1.
- 86- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص32.
- 87- الجاحظ: البيان التبيين، 58/1.
- 88- ابن جني: سر صناعة الإعراب، 6/1؛ المرجع السابق، ص26.
- 89- السيوطي: المزهـر في علوم اللغة وأنواعها، 36/1-37.
- 90- ابن حمدون: التذكرة الحمدونية، ص407، (م.ش.ع).
- 91- ابن عبد ربه: العقد الفريد، ص739، (م.ش.ع)؛ المبرد: الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 2002، 452/2.
- 92- ينظر ابن فارس: الصحابي، ص53-55.
- 93- ينظر المرجع نفسه، ص53.
- 94- الجاحظ: البيان والتبيين، 46/1.
- 95- الأمدي: أكار الأفكار، 388/1.
- 96- المصدر نفسه، 388/1.
- 97- المصدر نفسه، 384/1.
- 98- يفرق عبد القاهر الجرجاني بين نظم الحروف ونظم الكلم. فنظم الحروف هو تواليها في النطق، ونظم الكلم هو مراعاة ترتيبها بحسب ترتيب معانيها في النفس؛ وهو ينسب النظم للحروف و الأصوات كما ينسبها للمعاني. ينظر دلائل الإعجاز، ص56.
- 99- ينظر السيوطي: المزهـر، 270/1-271.
- 100- ابن فارس: الصحابي، ص81-82.
- 101- الأمدي: غاية المرام، ص108.
- 102- الأمدي: أكار الأفكار، 366/1.
- 103- ينظر الأمدي: الأحكام، 14/1.
- 104- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص32.
- \*\* أو يفهم منه في أحسن الحالات على أنه توظيف منه للفظ في دلالة محددة، و يعزى له دون مقارنته بما ورد عند غيره، وتظل العهدة عليه.
- 105- ينظر خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبـة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص25-26؛ التواتي بن التواتي: المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2008، ص35؛ أندري مارتيني: مبادئ في اللسانيات العامة، ص18-21.

- 106- الأمدي: غاية المرام، ص103؛ وينظر تفصيل هذا في تراثنا العربي من خلال ما أورده عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص254-256.
- 107- ينظر دو سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ص92؛ عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص267-272.
- 108- الأمدي: غاية المرام، ص103؛ أبار الأفكار، 366/1، 386، 397.
- 109- الأمدي: أبار الأفكار، 390./1.
- 110- الأمدي: غاية المرام، ص103؛ أبار الأفكار، 366/1، 386، 397؛ علي حاتم حسن: البحث الدلالي عند المعتزلة، ص22-23.
- 111- الأمدي: غاية المرام، ص103.
- 112- الأمدي: أبار الأفكار، 366/1.
- 113- الأمدي: الإحكام 14/1؛ وانظر وظيفة الكلام من هذا المقال.
- 114- الأمدي: أبار الأفكار، 386/1.
- 115- المصدر نفسه، 397/1.